خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي و مسألة الهجرة غير الشرعية

Brexit and the issue of illegal immigration

زازة محمد رضا

باحث دكتوراه، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3

تاريخ الاستلام الفعلي للمقال: 01 /04/ 2018 تاريخ قبول المقال: 08 /03/ 2019

الملخص:

تعتبر قضية الهجرة اليوم في بريطانيا من أكثر القضايا تداولا وحساسية، خاصة وأنها كانت من ضمن الأسباب المباشرة التي استخدمت في خطابات السياسيين وتحولت إلى سبب أساسي للبريكسيت. وفي هذا الإطار، اعتمدت الحكومة البريطانية مؤخرا سياسة أكثر تشددا تجاه موضوع الهجرة والمهاجرين، جعلت هذه الفئة اليوم تعيش في حالة من الضبابية وعدم الاستقرار خوفا من الترحيل.

بعد أن قررت المملكة المتحدة الخروج من منظومة الاتحاد الأوروبي، طرحت مجموعة من القضايا الأساسية والشائكة المرتبطة بمستقبل علاقة المملكة بجيرانها الأوروبيين من ضمنها مسألة الهجرة والمهاجرين. وإن كانت بريطانيا قد عمدت إلى طرح موضوع الهجرة دوما من وجهة نظر أوروبية جامعة، إلا أنها اليوم تسعى إلى مراجعة سياستها الخاصة بالهجرة، واعتماد نهج أكثر تشددا في هذا الإطار.

- الكلمات المفتاحية: البريكسيت . الهجرة غير الشرعية . اللاجئين . الاتحاد الأوروبي

Abstract:) The issue of immigration today in Britain is one of the most sensitive issues, especially as it was one of the direct causes used in the speeches of politicians and turned into a basic reason for Brixet. In this context, the British government has recently adopted a tougher policy on the subject of immigration and immigrants, which has made this group living in a state of uncertainty and instability for fear of deportation.

After the UK decided to break out of the EU system, it raised a number of key and thorny issues related to the future of the Kingdom's relationship with its European neighbors, including migration and immigrants. Although Britain has always raised the issue of immigration from a European perspective, it is now seeking to revise its immigration policy and adopt a more rigorous approach

Keywords: Brixet. Illegal immigration . refugees . European Union

المقدمة:

أدلى البريطانيون في 23 يونيو 2016 بأصواتهم حول عضوية بلدهم في الاتحاد الأوروبي في استفتاء دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. و شارك في الاستفتاء 241, 46,501 مليون ناخب وجاءت نتائج التصويت لمصلحة خيار الخروج بنسبة 9. 51 في المائة 742 17,410, مليون مقابل 48.1 في المئة 241, 16,مليون لمصلحة البقاء في الاتحاد الأوروبي. وقد لوحظ من خلال دراسة السلوك التصويتي للبريطانيين وجود انقسام "جيلي" بين الشباب الذين صوتوا للبقاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة 73 في المائة في الفئة العمرية(18–24 سنة) وبين الفئة العمرية الأكبر ً سنا (55–64 سنة) التي صوتت للخروج بنسبة 57 في المئة [i] .

أثارت نتائج الاستفتاء حالة من الذعر في الأوساط المالية والسياسية الأوروبية و العالمية، كما مثلت تحديًا لعملية التكامل والاندماج ألأوروبي وهدّدت بتداعياتٍ سياسية واقتصادية ومالية كبيرة على بريطانيا وعلى الاتحاد الاوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه .وطرحت أسئلة حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الاوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد ألأوروبي وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار بعد أن أخذت أصواتا تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين.بالإضافة الى مسألة الحدود و ظاهرة الهجرة غير الشرعية و كيف ستكون آليات مجابهتها طالما أرادت بريطانيا أن تتحرر من القرار و القوانين الأوروبية التي ترى فيها و لو بصورة ضمنية أنها مهدد للأمن القومي البريطاني.

ومن خلال هذا نطرح الإشكالية التالية :

ما هو مستقبل الإتحاد الأوروبي جراء هذا الانسحاب و ما أثر ذالك على المهاجرين غير الشرعيين في بريطانيا؟

المبحث الأول : أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : :أسباب إجراء الاستفتاء

المطلب الثاني : التداعيات الجيوسياسية والامنية

المبحث الثاني : أثر خروج بريطانيا على المهاجرين و اللاجئين و فرص العمل

المطلب الاول : تداعيات الخروج على توفير فرص العمل والهجرة الاوروبية إلى بريطانيا

المطلب الثاني : مصير المهاجرين و اللاجئين العرب في بريطانيا

المبحث الأول : أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول : :أسباب إجراء الاستفتاء

كان لبريطانيا وضع خاص منذ انضمامها عام 1973 إلى الاتحاد الأوروبي حيث تمسكت بعملتها الوطنية كما أنها ليست جزءا من منطقة شنجن[1]، وترجع فكرة خروج بريطانيا من الاتحاد بشكل عام إلى الرغبة في استعادة السيادة ألوطنية فالمعسكر الموالي للخروج يعتقد أن في ترك الاتحاد الأوروبي استعادة للسيادة الوطنية لبريطانيا حيث ستبقى صوتا مؤثرا ومصدرا للطاقة النووية بكونها عضوه لحلف شمال الأطلسي ومجلس الأمن للأمم المتحدة. ويرجع أيضا خروج بريطانيا إلى الرغبة في التخلص من التحديات الاقتصادية والأزمة ألعالمية حيث عاشت أوروبا بأكملها أزمة مالية واقتصادية خلال العقد السابق ولم تتمكن من خلال البنك المركزي الأوروبي من التخلص من هذه الأزمة.

قررت بريطانيا أن تضع حدا لهذه الأزمة معتبرة أنه حان وقت المسائلة فبما أن سويسرا تتمتع بمعدلات نمو اقتصادي وناتج إجمالي محلي وعملة أفضل وأقوى ومعدلات بطالة أقل من المملكة المتحدة رغم أنها ليست عضوه في الاتحاد ألأوروبي فيعتقد البعض أن الخروج من الاتحاد فرصة أمام بريطانيا لتكرار تجربة النموذج السويسري.

كما تمثل حرية التجارة سببا أخر حيث يرى البعض أن لندن تتمكن من التقدم بدرجة أكبر إذا اتجهت للقوى الكبرى مثل الصين والهند والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية واستعادة مكانتها على الساحة الدولية.

ومن خلال مقابلات عقدتها صحيفة the guardian مع المعسكر الموالي للخروج يمكن أن نستخلص أسباب رغبتهم في الخروج مما سبق في النقاط التالية:

- التطلع لمستوى حياة أفضل.
- المشاركة في اتخاذ القرارات.
- وجود إصلاح اقتصادي حقيقي.
- تطبيق سياسة هجرة عادلة.

دعم الصناعة في المملكة المتحدة[2]

وإلى جانب هذه التحديات الاقتصادية والسياسية ألعامة سنقوم بتناول مشكلات محددة كان لها دورا كبيرا في اتخاذ قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي:

[1] Mathilde Damgé، **La Grande-Bretagne et l'UE** : trente ans de prises de bec، Le Monde.fr، 06.05.2015 http://www.lemonde.fr

[2] Carmen Fishwick، Meet 10 Britons who voted to leave the EU، The guardian، 25.06.2015 Available on: http://www.theguardian.com/politics/

أ –أزمة الديمقراطية التمثيلية في أوروبا

يرى البعض أن أزمة الديمقراطية التمثيلية في العالم بشكل عام وفى أوروبا بشكل خاص تعتبر دافع لهذا الخروج فأصبح سكان العالم يشعرون بأنهم ليسوا قادرين على التأثير على القرارات وأن ممثليهم ينفذوا رغباتهم الخاصة لا مصلحة الشعب[1].

ونتج عن ذلك انتفاضات في دول مختلفة ترغب في خلق مجالات أوسع من الحرية والاستقلال تظن بعض الدول مثل بريطانيا أنها يمكنها تحقيقها من خلال استقلالها عن الاتحاد الأوروبي.

أثبت الحراك على المستوى الشعبي أن الشعوب تعارض السياسة بشكلها الممثل في الديمقراطية التمثيلية وليسوا ضد السياسة عامة. وبالتالي ظهرت حالة من عدم الرضا في العالم المتمثلة في "حركة احتلوا" أو "احتجاجات احتلوا" التي بدأت بحركة احتلوا وول ستريت في مدينة نيويورك الأمريكية في 17 سبتمبر 2011، ثم توسعت تدريجيا لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية كلها قبل أن تتحول إلى حركة عالمية في 15أكتوبر. فوصلت الاحتجاجات إلى أوروبا في إسبانيا، البرتغال، ألمانيا، إيطاليا وبريطانيا: ففي ألمانيا مثلا اعتصم محتجون أمام البنك المركزي الأوروبي تلبية لدعوات حركة "احتلوا وول ستريت"، وكان شعار وقفتهم هو "لن نبيع مستقبلنا إلى البنك المركزي الأوروبي.

ب– الإرهاب المتصاعد في أوروبا

دفعت مشكلتا اللاجئين والإرهاب في أوروبا البعض للتفكير في الخروج من الاتحاد ألأوروبي وتأكد ذلك من خلال استخدام زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة **نايجل فاراج** صورة فوتوغرافية التُقطت في أكتوبر 2015 لمئات اللاجئين أثناء عبور الحدود التي تفصل بين كرواتيا وسلوفينيا كملصق دعائي في حملة تنادي بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، مع استخدام عبارة: "نقطة ألانهيار أعلن فاراج أن الاتحاد الأوروبي قام بخطأ كبير يهدد أمن الجميع كما أكد أن معظمهم لا يعتبروا لاجئين إذا استندنا إلى تعريف اتفاقيات جنيف[2].

كما يرى ايان **دنكان سميث**، وزير العمل والمعاشات في بريطانيا، أن استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد تعني ترك أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتعرضها لمثل الهجمات الدموية التي تعرضت لها فرنسا خلال عامي 2015 و2016[3].

[1] شيماء الشرقاوي، **اعادة انتاج الديمقراطية**، منتدى البدائل العربي للدراسات، أوراق البدائل، أفريل 2015، ص34

[2] Heather Stewart and Rowena Mason،Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police، The Guardian،16.06.2015 https://goo.gl/CT21hx

[3] Rowena Masson،Iain Duncan Smith: UK risks Paris-style attacks by staying in the EU،The Guardian،21.02.2016, https://goo.gl/vjsMVS

ويرى البعض أن بريطانيا يجب أن تنتبه إلى تفشي ظاهرة الإرهاب الذي ضرب بروكسل وباريس حيث تعرضت الصحيفة الساخرة شارلي ابدو بباريس لاقتحام في7 يناير 2015، كما تعرضت باريس في نوفمبر 2015 إلى سلسلة هجمات إرهابيه ووقع تفجيران أيضا في مطار بروكسل في 22 مارس 2016.

وأكد أيضا العقيد ريتشارد كيمب أن خروج بريطانيا سيسمح لها بتحديد الأفراد المسموح لهم وغير المسموح لهم بدخولها[1].

ويتبين من خلال ذلك أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يرجع جزئيا إلى "الهاجس ألأمني أي مشكلتي الإرهاب واللاجئين، لذلك من المتوقع أن يؤثر الخروج على مصير اللاجئين والمهاجرين وهو ما سوف نتناوله في الجزء الثاني.

ج – صعود اليمين المتطرف في أوروبا

يلعب صعود اليمين المتطرف في أوروبا دورا في خروج بريطانيا من الاتحاد ألأوروبي فوسط أزمة ألمهاجرين والنمو الاقتصادي البطيء وتزايد خيبة الأمل في الاتحاد ألأوروبي حققت أحزاب اليمين المتزايد عددها في البلدان الأوروبية مكاسب انتخابية. فبالنسبة لهذه الأحزاب يعتبر مزيج أزمة منطقة اليورو مع موجة اللاجئين في أوروبا قد خلق الظروف المثالية للوصول إلى الحكم وتتصف هذه الأحزاب بعدائها لفكرة الاتحاد الأوروبي وللاجئين.

ووفقا لصحيفة the guardian، فقد ابتهجت الأحزاب اليمينية المتطرفة في أوروبا عند تصويت المملكة المتحدة لصالح مغادرة الاتحاد ألأوروبي واصفين إياه بأنه انتصار لموقفهم المضاد للهجرة والمكافح للاتحاد ألأوروبي وتعهدت بدفع استفتاءات مماثلة في بلدان مثل فرنسا وهولندا والدنمارك. واعتبرت الجبهة الوطنية الفرنسية خروج بريطانيا بمثابة دفعة واضحة لمارين لوبان في انتخابات الرئاسة الربيع المقبل وكذلك في ألمانيا فقد رحب حزب "البديل من أجل ألمانيا بالنتيجة، وقام اليمين المتطرف "ديمقراطيو السويد" بتهنئة الشعب البريطاني على اختيار الاستقلال وأعلن رغبته في خروج السويد أيضا.

المطلب الثاني : التداعيات الجيوسياسية والامنية

يمكن تقسيم التأثيرات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي إلى: اقتصادية، وجيوسياسية وأمنية، وسياسية محلية .

1- <u>التداعيات على مكانة بريطانيا الإقليمية والعالمية</u>

- ظلت السياسة الخارجية البريطانية في المجمل مستقلة حتى في أثناء وجود بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، ولم تكن تواجه معارضة حقيقية في المسائل المفصلية والمهمة داخل الاتحاد الأوروبي. فالدول في الاتحاد الأوروبي، فالدول الأوروبية بشكل عام حتى تلك التي ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي ،

[1] EU referendum: Ex-military officers fighting for EU exit، BBC news، 25.05.2016،https://goo.gl/eaePB4

تتناغم في الخطوط العامة لسياستها الخارجية ازاء القضايا الكبرى مثل القضية الفلسطينية و قضايا الارهاب .

- من المتوقع أن تميل السياسة الخارجية لبريطانيا بعد خروجها من الاتحاد أكثر نحو تبني المواقف الامريكية .
- في الأصل هناك خلافات داخلية بين بريطانيا ودول أوروبية أخرى، مثل فرنسا وألمانيا، على قضايا تنظيمية وإجرائية وقضايا متعلقة بسياسات الهجرة، ومن المتوقع أن تبقى هذه الخلافات على حالها في حال خروج بريطانيا من الاتحاد[1].
- في حال لم تتوصل بريطانيا إلى اتفاقية تمنحها علاقة خاصة مع الاتحاد الأوروبي بعد خروجها منه، فقد يؤدي التنافس الاقتصادي المتوقع بين الجانبين إلى تعارض السياسات في القضايا الإقليمية الأوروبية بينهما، وتباعد في وجهات النظر السياسية الخارجية.
- من المتوقع أن تسعى بريطانيا إلى تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية خارج منظومة الاتحاد الأوروبي، مثل سويسرا والنرويج وتعزيز علاقاتها الثنائية مع دول الاتحاد التي خارج منطقة اليورو، مثل السويد والدنمارك.
- سيؤدي خروج بريطانيا الى منحها قدر أكبر من المرونة في التأثير في القرارات الدولية وفقا لعلاقاتها الثنائية دون أن تكون ملزمة بقرارات الاتحاد الأوروبي و توجهاته ، مثل العلاقة مع روسيا و الصين أو مع ايران.

2- <u>التداعيات على الأمن الأوروبي المشترك و العلاقات عبر الأطلسية</u>

سيؤدي خروج بريطانيا إلى حرمان الاتحاد الأوروبي من إحدى القوتين العسكريتين الرئيستين فيه، اللتين يعتمد عليهما في وضع استراتيجياته الدفاعية على المستوى العالمي وهما بريطانيا وفرنسا.

وبالنسبة إلى بريطانيا نفسها فستكون تداعيات الخروج أقل عليها من الاتحاد ألأوروبي فالتعاون الدفاعي الوثيق بينها وبين فرنسا يعد الأكبر في نطاق أوروبا وهو في الأصل تعاون ثنائي غير مرتبط بمنظومة الاتحاد ألأوروبي وسبق للدولتين أن شكتا من بطء التقدم في التعاون الأمني والدفاعي داخل منظومة الاتحاد الأوروبي .وفي المجال ألاستخباراتي و ألأمني وبخاصة فيما يتعلق بأمن الحدود لا يتوقع أن يكون لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أثر كبير عليها أو على الاتحاد نفسه ؛ فدول الاتحاد تعاني حاليا من ضعف التنسيق الأمني بينها وهو ما ظهر جليا في هجمات باريس وبروكسل كما أن بريطانيا تعتمد في تنسيقها ألاستخباراتي و المعلوماتي في القضايا الكبرى المتعلقة بالأمن ألوطني مثل ألإرهاب على تعاونها مع الولايات المتحدة أكثر منه مع أوروبا[2].

---

[1] **التداعيات المتوقعة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي** ، مركز الإمارات للسياسات ، وحدة الدراسات الاوروبية ، 26 يونيو 2016 ، ص 6.

[2] مركز الإمارات للسياسات ، وحدة الدراسات الاوروبية ، مرجع سابق ، ص 8.

3- <u>التداعيات على التكامل والوحدة الاوروبية</u>

من المتوقع أن يؤدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي إلى تأثير كبير في مكانة الاخير ككتلة إقليمية فاعلة في السياسة ألدولية بسبب فقدانه جزءا أكبر من ميزانيته اضافة الى الثقل الدبلوماسي و العسكري لبريطانيا ، وهو ما سيجعل من الاتحاد الأوروبي أقل قوة في مواجهة تأثيرا لقوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين.

والتخوف الاكبر بالطبع هو مسألة ألا يتوقف الامر عند خروج بريطانيا بل أن يؤدي خروجها إلى إطلاق "تأثير الدومينو" (التفاعل المتسلسل)، وهو ازدياد أصوات الأحزاب اليمنية المتطرفة المطالبة بالانفصال عن الاتحاد الاوروبي داخل دول أخرى مثل حزب الجبهة الوطنية الفرنسي ، وحزب الحرية الهولندي وحركة النجوم الخمسة الإيطالية التي بدأت بالفعل بالمطالبة باستفتاءات في بلدانها.

المبحث الثاني : أثر خروج بريطانيا على المهاجرين و اللاجئين و فرص العمل

أصبح من الواضح الآن أكثر مما كان قبل أن بريطانيا ستواجه سنوات عصيبة عقب خروجها من الاتحاد الأوروبي وفق ما يراه محللون كما أن حالة عدم اليقين ستكون كبيرة فيما يتعلّق بالقواعد التي ستحكم التجارة في المملكة المتحدة مع الدول المجاورة في القارة ألأوروبية ومصير العمال الأجانب في بريطانيا والعمال البريطانيين في الخارج وبتوجه البلد السياسي عقب الخروج من الاتحاد الأوروبي كل المؤشرات تنوه إلى أن دول الاتحاد الأوروبي ستخسر هي الأخرى جراء خروج بريطانيا من أحضناها وهو ما اعترف به رئيس وزراء هولندا "مارك روثه" الذي قال –عقب مصادقة قادة الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، على الاتفاق القاضي بخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي قال :"الجميع خاسرون بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي لا يوجد فائزون اليوم[1]".

المطلب الاول : تداعيات الخروج على توفير فرص العمل والهجرة الاوروبية إلى بريطانيا

وفقا لقوانين الاتحاد الأوروبي ، فان مواطني الدول الأعضاء فيه يمنحون حق التنقل و الاقامة و العمل في جميع دوله ، بالتساوي مع مواطني كل دولة منه ، و هو ما أدى الى هجرة كبيرة من مواطني دول جنوب وشرق أوروبا إلى بريطانيا حيث بلغ عدد المهاجرين من رومانيا وبلغاريا نحو مليون مهاجر إضافة الى حوالي مليون آخرين من دول أوروبا ألغربية وهو ما شكل ظغطا على البنية التحتية و الخدمات الصحية و المساعدات الحكومية المقدمة الى العاطلين على العمل و أطفال المهاجرين ، وأدى أيضا ارتفاع كبير في أسعار الإيجارات وشراء ألعقارات وكان موضوع الحد من هجرة الأوروبيين إلى بريطانيا أحد أهم الأسباب

[1] خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هذه النتائج الكارثية إقتصاديا،جريدة القبس ، على الموقع:

/https://alqabas.com/607844

للمطالبة بخروجها من الاتحاد الأوروبي. وسينعكس خروج بريطانيا من الاتحاد على الاقتصاد المحلي من هذا ألجانب بسبب توقعات بتوافر فرص عمل في قطاعات معينة.

إلا أن قطاعات أخرى مرتبطة بالتجارة و الاستثمار مع دول الاتحاد الأوروبي ستشهد ازديادا معدلات البطالة في حال خروج بريطانيا منها قطاع صناعة ألسيارات والقطاع المصرفي والمالي. ورغم أن عدد الوظائف المرتبطة بالتجارة و الاستثمار مع دول الاتحاد يبلغ 3 ملايين و ظيفة إلا أنه لا يتوقع خسارتها كلها بسبب عدم ارتباطها جميعا ببقاء بريطانيا داخل منظومة الاتحاد.

دراسة ونتائج

المعهد الوطني للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في بريطانيا أكد في نتائج دراسة حديثة قام بها أن اتفاقية الخروج من الاتحاد الأوروبي ستكلف بريطانيا 100 مليار استرليني سنويا بحلول عام 2030، وفق ما نقلته شبكة BBC عن المعهد.

وأوردت الشبكة أن الدراسة التي أجرها المعهد جاءت بطلب من حملة تصويت الشعب «بيبولز فوت» التي تدعو لإجراء استفتاء ثان وخلصت إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سيتناقص بنحو 3.9 سنويا، وأضافت: هذا يعادل فقدان الناتج الاقتصادي لإقليم ويلز أو مدينة لندن .

وبحلول عام 2030، وفي نهاية العقد الأول لبريطانيا خارج الاتحاد الأوربي، توقعت الدراسة النتائج التالية:

*سينخفض إجمالي التجارة بين بريطانيا والاتحاد بنحو 46 في المئة.

*سيقِل الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بنحو 3 في المئة سنويا، ما يعادل تكلفة متوسطة للفرد سنويا بنحو 1090 استرليني، بأسعار اليوم

*سينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 21 في المئة.

*سيتراجع عائد الضرائب بنحو 1.5 إلى 2 في المئة، ما يعادل 18 إلى 23 مليار استرليني خلال تلك الفترة.

- **القطاعات المتأثرة**
- كما يرى محللون اقتصايون أن العديد من القطاعات في الاتحاد الأوروبي ستتأثر في حال خروج بريطانيا من الاتحاد، من أبرز القطاعات التي ستتأثر هي:

***صناعة الطائرات**

سبق أن حذرت مجموعة «أيرباص» الأوروبية لصناعة الطائرات والتي تمارس نشاطها في نقاط عدة في مختلف أنحاء الاتحاد الأوروبي، من خطر خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بدون إتفاق. واعتبرت المجموعة الأوروبية التي توظف نحو 15 ألف شخص في المملكة المتحدة، حيث تصنع أجنحة طائرتها أن خروجا غير منظم سيكون «كارثيا» وسيجبرها على إعادة النظر في استثمارتها في بريطانيا.

***قطاع السيارات**

أصبح قطاع السيارات مهددا بشكل خاص، بعد موافقة الاتحاد الاوروبي على صفقة «بريكست» لخروج المملكة المتحدة من التكتل، بسبب الرسوم جمركية.

وحذر اقتصاديون من أن بريكست يمكن أن يكون له تداعيات أكبر قطاع السيارات مهدد بشكل خاص، من إتمام صفقة «بريكست» أكثر من أي صناعة أخرى على مدى الأشهر المقبلة، خاصة وأن هذا القطاع يشغل 12.2 مليون شخص في أنحاء القارة الأوروبية.

وذكر المحلل الاقتصادي "فنسنت فيكار" أن المملكة المتحدة تجتذب نحو عشرة في المائة من صادرات صناعة السيارات ألأوروبية كما قال الخبير الاقتصادي كارستن برزيسكي: "أحيانا، تعبر بضع قطع الغيار خمس أو ست مرات الحدود بين المملكة المتحدة و القارة، وأي خلل في شبكة الامداد مثل الخضوع للجمارك سيلحق أضرارا كبيرة، وأي قطيعة مفاجئة ستطول خصوصا صناعات السيارات الألمانية التي تمتاز بحضور كبير في المملكة المتحدة".

المطلب الثاني : مصير المهاجرين و اللاجئين العرب في بريطانيا

لعبت مشكلة الإرهاب دورا في دفع بعض سكان بريطانيا للتصويت لصالح مغادرة الاتحاد الأوروبي حيث يخشى هؤلاء أن تصبح بريطانيا مثل فرنسا وخاصة عاصمتها باريس التي تعرضت لهجمات إرهابية عدة مرات، ففضلوا أن يحموا أنفسهم من هذه الهجمات وتلك التي انتشرت في دول أوروبية أخرى. وتفصح هذه الهجمات المتعلقة بصحيفة شارلي ابدو أو سلسلة هجمات نوفمبر 2015 وما يليها من تشدد في خطابات قوى اليمين وما ارتبط بها من هجمات مضادة لأهداف إسلامية وعربية أن المواطنة في فرنسا تعانى من خلل[1].

وعلى الرغم من أن فرنسا تضم أعلى نسبة من العرب المقيمين في أوروبا وأنها البلد الذي يستقبل أكبر نسبة من الأفراد المولودين في أفريقيا بين مهاجريها، تعتبر نسبة سكان بريطانيا من ذوي أصول عربية كبيرة. فوفقا لصحيفة the Guardian يصل عدد المسلمين في المملكة المتحدة إلى 2.8 مليون يعيش مليون منهم في لندن وأوضحت الصحيفة أنه في عام 2011، عاش 2.7 مليون مسلم في إنجلترا وويلز مقارنة بـ1.55 مليون في عام 2011مما يؤكد ارتفاع أعداد المهاجرين من أصول عربية إلى المملكة المتحدة إلى الضعف تقريبا. وكان هناك أيضا 77 ألفا من المسلمين في اسكتلندا و3.800 في أيرلندا الشمالية.[2]

[1] محمد العجاتي، **الأجيال الجديدة في أوروبا من أصول عربية وأزمة الاندماج (النموذج الفرنسي)**، في كتاب: الشباب وجماعات العنف.. رؤى شبابية، منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا لوكسمبورغ، 2015، ص27-28

[2] Aisha Gani، Muslim Population in England and Wales nearly doubles in 10 years، The Guardian، 11.02.2015,https://goo.gl/e1wUJ5

وبسبب هذه الأعداد ألضخمة يخشى البعض صعود أزمة هوية وعدم اندماج هؤلاء مع باقي السكان في بريطانيا مثل فرنسا مؤخرا مما يؤدى إلى انتشار الهجمات الإرهابية. فهؤلاء العرب لا يشبهون العرب المولودين في الوطن العربي حيث يحملوا هوية عربية مجهولة بالنسبة لهم كما لا يشبهوا الأوروبيين الذين توارثوا الأصل والثقافة الأوروبية مما ساعد على نمو أزمات ثقافية لدى الأجيال الحديثة خاصة الجيل الثالث. فالجيل الثاني من المهاجرين هرب من تساؤلات حول حقيقة هويته ووجد ملجأ في الدين أما الجيل الثالث يعتبر الدين ملجأ له أكثر من أي وقت بما أنه يعاني من أزمة هوية جوهرية وفقد كل معاني المواطنة حيث أنه لم يذب في المجتمع مثل ما حدث مع الجيل الأول فمن المتوقع أن يتشبع هؤلاء الشباب العربي الأوروبي بالفكر الجهادي فيمثلوا خطر على أمن البلاد[1].

ويتمثل الخطر الأكبر في تنظيم داعش حيث يقدر المسؤولون الأوروبيون عدد الشباب الأوروبيين المنضمين لداعش حتى الآن بحوالي 5 آلاف في العراق وسوريا مما يوضح أن داعش تستهدف الشباب الأوروبيين وليس فقط من العالم العربي. وبما أن أبناء هذه الأجيال لديهم أزمة في التعايش مع المجتمع ولا يملكون أي هدف في حياتهم فإنهم يتجهون إلى التنظيمات الأكثر عنفا، وعلى الرغم من قوة الاتحاد الأوروبي إلا أنه لم ينجح في مواجهة هذا التنظيم أو الأسباب التي أدت إلى تعاظم قدراته على التجنيد من أواسط البلدان العضوة فيه ، لذلك قررت بريطانيا الخروج من الاتحاد الأوروبي بناء على عدم تمكنه من وقف انتقال نشاط هذا التنظيم من الشرق الأوسط إلى أوروبا مصرة في ذلك على حماية حدودها من هذا الانتشار الذي سبق أن ضرب باريس وبروكسل[2].

ويرى أنتوني جليز، الاستاذ بمركز دراسات الأمن والاستخبارات بجامعة باكنجهام، أن البريطانيين بشكل خاص ينضموا لداعش "لسهولة انتشار الفكر الإسلامي المتطرف في بلادنا تحت ستار الدين وحرية التعبير والتعددية ألثقافية كما أكد أن التمييز الذي يعاني منه المواطنون المنتمون للجالية الإسلامية له دور في انضمام مقاتلين جدد إلى هذا التنظيم ألمتطرف[3].

لذلك من المتوقع أن تتغير نظرة سكان المملكة المتحدة الأصليين للمهاجرين من أصل عربي في الفترة القادمة بما أن هؤلاء المهاجرين يمثلون بالنسبة لهم سبب الإرهاب في دول أوروبا ألأخرى وبالتالي يهددون أمن بريطانيا. كما أوضح الكثيرون أن الخطوة التالية للخروج من الاتحاد الأوروبي هي تقليل أعداد هؤلاء خاصة أن **تريزا ماي** كانت وراء جهود مكافحة التطرف الإسلامي قبل توليها منصب رئيسة وزراء بريطانيا. فمن ضمن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ هذا الهدف برنامج يقوم بتحويل المدرسين إلى عملاء سريين حيث يطلب البرنامج من المدرسين إبلاغ الشرطة عن أي آراء أو تصرفات مشبوهة للطلاب. كما اتخذت **ماي** موقفا عدائيا من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وحذرت من الخطر الذي يشكله على بلدها، وقد سعت إلى

[1] محمد العجاتي ، **مرجع سابق** ، ص ص 28-29 .
[2] **نفس المرجع** ، ص ص 48-49 .
[3] المرجع السابق ص54.

إقرار قانون يحرم المواطنين البريطانيين من جوازات سفرهم لمنعهم من الانضمام للتنظيم وتصدت لظاهرة سفر الشباب البريطاني المسلم إلى سوريا والعراق للانضمام إلى صفوف تنظيم ألدولة وسحب الجنسية من أولئك الذين يثبت سفرهم إلى هناك. وسنت قانونا لمكافحة الإرهاب نص على الاستبعاد المؤقت من العودة إلى بريطانيا[1]، مما دعا بعض الصحف العربية للتحذير من تقوية وضع الأحزاب الأوروبية اليمينية المتطرفة قوميا وعنصريا التي يعتبر أكثر ضحاياها هم الجاليات العربية والإسلامية[2].

- مصير اللاجئين إلى بريطانيا: **(قراءة في قانون الهجرة الجديد)**

كما يؤثر بالطبع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على وضع أللاجئين بدأت مشكلة هؤلاء منذ عام 2013، بعدما تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخليا في العالم خمسين مليون شخص للمرة الأولى منذ فترة ما بعد الحرب العالمية ألثانية ولم يتدخل الاتحاد الأوروبي إلا مع اتجاه أعداد هائلة من هؤلاء إليه.

منذ بداية أزمة الهجرة غير القانونية كانت بريطانيا أكثر الدول صرامة في التعامل معها فقد سمح قانونها المعدل في مارس 2013 باعتقال المهاجرين غير القانونيين ومنعهم من فتح حساب بنكي ومن العلاج. كما قامت الحكومة بعد اصدار القانون بإلصاق إعلان في بعض المناطق العامة يقول "إذا كنت مهاجرا غير شرعي فإما الرحيل وإما الاعتقال وهو ما قوبل بانتقادات كثيرة ووضح العداء البريطاني للاجئين[3].

كما رفضت بريطانيا الحصص المذكورة في دعوة مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لدول الاتحاد الأوروبي في بداية العام الماضي إلى تقديم التزامات لتخفيف الضغط على اليونان وإيطاليا بسبب تصاعد المعارضة الداخلية للهجرة المتفاقمة.

كما قامت بريطانيا بفرض اجراءات صارمة ضد المهاجرين غير النظاميين من ضمنها السجن ومصادرة الأجور. وظنت بريطانيا أن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيحد من هذه الأزمة رغم أنها بعد أن غادرت الاتحاد الأوروبي يرى المستشار القانوني **علي القدومي** إن بريطانيا ملزمة باستقبال كل اللاجئين الذين يتدفقون إلى أراضيها ومعاملتهم معاملة اللاجئين، ودراسة كل حالة على حده حتى عقب مغادرتها الاتحاد الأوروبي لأن قوانينها المحلية تلزمها بذلك[4].

لذلك يمكننا القول إن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيشكل خطرا على اللاجئين خاصة أن رئيسة الوزراء ماي تتبنى سياسة صارمة ضد الهجرة واللاجئين.

---

[1] Andrew Sparrow، British jihadists 'should be stripped of citizenship'، says David Davis،The Guardian،24.08.2014،https://goo.gl/krRkGC

[2] صحف عربية تحذر من تبعات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على العالم العربي، BCC، 30 جوان 2016 https://goo.gl/HGmGBB

[3] محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة:الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات**، المستقبل العربي، العدد 431،يناير 2015 ص34-33

[4] محمد أمين، **فتح الحدود الأوروبية أمام اللاجئين كابوس يقلق بريطانيا**، الجزيرة، 13مارس 2016،https://goo.gl/UUNht

إن الكثيرين من البريطانيين الذين صوتوا للانسحاب لاموا الاتحاد الأوروبي على زيادة البطالة وعلى مشكلة الهجرة غير الشرعية وأزمة اللاجئين المرتبطة بالعالم العربي. لقد حسم التصويت البريطاني المناطق الريفية والفئات الأقل تعليماً في بريطانيا بينما صوتت شريحة الشباب والمتعلمين وأبناء وبنات المدن والكثير من رجال الأعمال للبقاء مع أوروبا.

منذ بداية أزمة الهجرة غير القانونية كانت بريطانيا أكثر الدول صرامة في التعامل معها فقد سمح قانونها المعدل في مارس 2013 باعتقال المهاجرين غير القانونيين ومنعهم من فتح حساب بنكي ومن العلاج. كما قامت الحكومة بعد اصدار القانون بإلصاق إعلان في بعض المناطق العامة يقول "إذا كنت مهاجرا غير شرعي فإما الرحيل وإما الاعتقال وهو ما قوبل بانتقادات كثيرة ووضح العداء البريطاني للاجئين, كما سيكون هناك تضييق كبير على وضع المهاجرين غير الشرعيين حيث سيتم تخفيض قرارات الهجرة المتعلقة بهذا الشأن من 17 الى 4 قرارات في القانون الجديد حيث أن القوانين التي تتعلق بحقوق الإنسان كان يتم استخدامها بصورة سيئة من قبل المهاجرين غير الشرعيين أما الآن وحسب القانون الجديد سوف يتم إنهاء هذا الأمر.

– فيما يخص اللاجئين ألسوريين وفرص حصولهم على الإقامة في بريطانيا هناك إستثناءآت بالنسبة لهم وذلك حسب الحالة التي تتم دراستها وفي حال اعطي اللاجئ السوري حق اللجوء السياسي أو الإنساني فيمنح إقامة مؤقتة، وإذا رفض الطلب لا يتم إرجاعه الى بلده، وذلك بسبب النزاع والحرب في سوريا.

-العمل وتأجير المساكن

حسب القانون الجديد فانه لن يكن ممكنا تشغيل مهاجرين غير شرعيين إذ يسمح لموظفي وزارة الداخلية بدخول الشركات والمصانع دون سابق إنذار أو استئذان في حال تم الشك في أن الشركة تشغل أشخاصا غير شرعيين والنتيجة غرامة مالية كبيرة تتعدى 10 الآلف جنيه استرليني يدفعها صاحب العمل والسجن أو التسفير للعامل غير الشرعي. ومن القرارات الجديدة التي تم اتخاذها أيضا الطلب من أصحاب المنازل الذين يؤجرون منازلهم للمهاجرين التأكد من الوضع القانوني لأي شخص قبل التأجير وإثبات ذلك من خلال أوراق الإقامة وجواز السفر[1].

– حزمة من القوانين المستحدثة تعتمد على لوائح ملزمة لكل الساعين للهجرة الى بريطانيا تشترط إجراء اختبار اللغة الإنكليزية الذي أصبح شرطا أساسيا للحصول على الجنسية كما قامت بريطانيا بفرض اجراءات صارمة ضد المهاجرين غير النظاميين من ضمنها السجن ومصادرة الأجور بالإضافة لحزمة التدابير التي اتخذتها بريطانيا للحد من دخول المهاجرين الى أراضيها قامت كذلك بالتوقيع على اتفاقية مع فرنسا لمواجهة تدفق المهاجرين غير القانونيين الراغبين في التوجه لبريطانيا من ميناء كاليه الفرنسي.

[1] وجدان الربيعي **تشريعات بريطانية جديدة تشدد إجراءات منح اللجوء السياسي والإقامة والمساعدات للمهاجرين** http://www.alquds.co.uk/?p=251013

-المهاجرون الأوروبيون

وهل ستطال هذه التعديلات الجديدة في قانون الهجرة تطال أيضا العرب القادمين من بلاد اوروبية؟

يجيب استشاريو ألهجرة في بريطانيا, بدأ الحديث الآن عن وضع المهاجرين القادمين من الدول الأوروبية الى بريطانيا من خلال مطالبة بريطانيا الإتحاد الأوروبي بتعديل الاتفاقيات المبرمة مع الإتحاد ألأوروبي وإلا سوف تقوم بالخروج منه في عام 2017 . فبريطانيا قلقلة من نسبة الأوروبيين الذين يأتون ليستفيدوا من المساعدات التي تقدمها الدولة كالخدمات الصحية والاجتماعية والسكن وأمور أخري ومن بين الشروط انه في حال دخل القادمون من أوروبا الى بريطانيا وأقاموا فيها لمدة 3 شهور ولم يجدوا عملا أو وظيفة فبموجب الإجراءات الجديدة يجب أن يرحلوا الى بلادهم حتى لا يستفيدوا من المساعدات[1].

خاتمة:

عاشت دول أوروبا موجة من الصدمات بعد تصويت الناخبين البريطانيين لصالح خروج بلادهم من الاتحاد الأوروبي حيث يعتبرها أنصار فكرة الوحدة الأوروبية أكبر انتكاسة حدثت للاتحاد الأوروبي منذ عشر سنوات.

رغم كون بريطانيا أحد الأعمدة الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وخامس اقتصاد عالمي ومركز أوروبا المالي وصاحبة أكبر نصيب من الاستثمارات الأوروبية المباشرة شعر البريطانيون بعدم الانتماء وأصروا على الانفصال. ويرجع الخروج إلى عدة أسباب ذكرناها في الجزء الأول من الورقة تتمثل في الأزمة المالية العالمية وأزمة اليورو وأزمة اللاجئين والتخبط الأوروبي في معالجتها وأزمة تصاعد الإرهاب في أوروبا.

إن شعور الأجيال الجديدة بالاغتراب الثقافي والاجتماعي يمثل قنبلة موقوتة يجب التعامل معها ليس بتقليل عدد المهاجرين القادمين وإنما بالقيام بحركة ترجمة لتراث التنوير العربي حيث يجهله معظم سكان أوروبا. يجب مساعدة هؤلاء على الاندماج في المجتمع المدني البريطاني لكي لا يلجئوا إلى العنف والإرهاب كما يجب أن يشعروا بالفخر القومي وعلى بريطانيا أن تراجع التشريعات التي تشعرهم بالتهميش وعدم الاندماج.

فحتى إذا قامت الحكومة الجديدة بتقليل عدد ألمهاجرين يظل خطر الإرهاب موجود داخل بريطانيا بسبب الأجيال التي هاجرت في عهد الحكومات ألسابقة حيث يجب معالجة المشكلة بشكل دائم وتقبل المظهر أو الدمج للمهاجرين على اختلاف أصولهم وديانتهم.

أما فيما يتعلق بمشكلة أللاجئين فيعني خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تحديدها بمفردها كيفية التعامل مع اللاجئين وعدم التزامها بحصص أو إجراءات معينه بما يترتب عليه غلق أبوابها أمامهم بما أن تريزا ماي تتبنى سياسة صارمة ضدهم.

[1] وجدان الربيعي **تشريعات بريطانية جديدة تشدد إجراءات منح اللجوء السياسي والإقامة والمساعدات للمهاجرين** http://www.alquds.co.uk/?p=251013 تاريخ التصفح : 29-8-2017

من الطبيعي إذًا أن يتأثر الإتحاد الأوروبي بشكل سلبي بسبب غياب بريطانيا ما سيُساهم في إضعافه. وسيتأثر التوازن السياسي داخل الإتحاد، كما هناك خوف من أن تعلو أصوات تدعو إلى تقليد بريطانيا وبالتالي طلب التحرر من الإتحاد الأوروبي في وقت يهتز استقرار اوروبا بسبب العديد من القضايا العالقة والأساسية كأزمة اليونان واليورو بالإضافة إلى مشكلتي اللجوء والهجرة... ما سيُشكل تهديدًا مباشرًا لعملية التكامل وسيؤثر على صمود الإتحاد الأوروبي في وجه هذه التحديات.

كما لهذا الخروج تأثيرات على الصعيد ألإستراتيجي حيث ستزيد الضغوطات على ألمانيا وفرنسا من أجل زيادة الإنفاق العسكري الخاص بهما والحد من آثار غياب بريطانيا لناحية السياسة الدفاعية والأمنية في أوروبا.

المراجع:

- الكتب:

1- محمد العجاتي، الشباب وجماعات العنف.. رؤى شبابية, منتدى البدائل العربي للدراسات ومنظمة روزا, لوكسمبورغ، 2015.

2- شيماء الشرقاوي , اعادة انتاج الديمقراطية , منتدى البدائل العربي للدراسات أوراق البدائل, أبريل 2015

3- سلسلة: تقدير موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية , وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | يوليو 2016.

- المقالات

شيماء الشرقاوي، **اعادة انتاج الديمقراطية**، منتدى البدائل العربي للدراسات، أوراق البدائل، أفريل 2015

- محمد مطاوع، **الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة:الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات**، المستقبل العربي، العدد 431،يناير 2015 ص34-33

- مواقع اليكترونية

- EU referendum: The result in maps and charts," BBC, 24/06/2016, accessed on 30/6/2016, at: http://bbc.in/28TRi57.

- Mathilde Damgé، **La Grande-Bretagne et l'UE** : trente ans de prises de bec، Le Monde.fr، 06.05.2015 http://www.lemonde.fr.

- Carmen Fishwick، Meet 10 Britons who voted to leave the EU، The guardian، 25.06.2015

Available on: http://www.theguardian.com/politics/.

- Heather Stewart and Rowena Mason،Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police، The Guardian،16.06.2015 https://goo.gl/CT21hx.

- Rowena Masson،Iain Duncan Smith: UK risks Paris-style attacks by staying in the EU،The Guardian،21.02.2016, https://goo.gl/vjsMVS .
- EU referendum: Ex-military officers fighting for EU exit، BBC news، 25.05.2016،https://goo.gl/eaePB4.
- The data team، "the rise of the far right in Europe، The Economist، 24.05.2016, https://goo.gl/ct3SoV.
- John Springford and Simon Tilford, "The Great British trade off: The impact of uk's leaving the EU on UK's trade and investment," (January 2014), accessed on 30/6/2016, at: http://bit.ly/1mtOA2B
- https://alqabas.com/607844/